الأمم المتحدة

A/66/705–S/2012/99

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
21 February 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السادسة والستون
البند ٦٨ من جدول الأعمال
حقّ الشعوب في تقرير المصير

مجلس الأمن
السنة السابعة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٢ موجهتان إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه رسالة موجهة إليكم من علي أكبر صالحي، وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية، بشأن الوضع في البحرين (انظر المرفق).

وأرجو التكرم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦٨ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد **خزاعي**
السفير
الممثل الدائم

230212 230212 12-23768 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٢ الموجهتين إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

كما تعلمون ما تزال الحملة مستمرة من أجل القضاء بعنف على الحركة السلمية في دولة البحرين، التي تسعى إلى إعمال حقوقها المدنية المشروعة ومعارضة الانتهاك المنتظم لحقوق الإنسان ومناهضة السياسات التمييزية المتبعة في هذا البلد.

لقد تعرض عدد كبير من الأشخاص في هذا البلد ذي العدد القليل من السكان إلى القتل والإصابة والتعذيب والتغييب بسبب هذا القمع المنتظم الذي نجمت عنه انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بوسائل منها التدخل العسكري الأجنبي والقمع على يدي أعوان الحكومة.

إن مواصلة السير في هذا النهج، ولا سيما الإصرار على تسيير قوات عسكرية لمواجهة شعب يطالب سلميا بحقه الأساسي في أن يكون ''لكل بحريني الحق في التصويت''، لمن شأنه أن يفسح المجال أمام انتهاك المزيد من حقوقه الأساسية وأن يهدّد السلم والاستقرار في المنطقة.

إنّ حكومة جمهورية إيران الإسلامية، تمشيا مع سياساتها الأساسية القائمة على احترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان والمحافظة على علاقات حسن الجوار مع جيرانها من الدول، تعرب مجددا عن قلقها البالغ إزاء ما يستجد في البحرين من تطورات تشكل بوضوح انتهاكات خطيرة للقواعد والنظم الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. وهي تحذر من التبعات الوخيمة للتدخل العسكري الأجنبي في هذا البلد، الذي يهدف بالفعل إلى قمع هذه الحركة في البحرين عبر استخدام كل وسائل العنف ضد المدنيين الأبرياء، وتذكّر كل من دولة البحرين والحكومة المتدخلة في شؤونها بما عليهما من مسؤوليات دولية.

إنّ اعتماد سياسة الكيل بمكيالين وتوخي مبدأ النفاق من قبل الأطراف ذات الأدوار الكبرى في عملية اتخاذ القرار الدولي لهو، فيما يبدو، من الأمور التي ما فتئت تشجع القائمين على الانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان في البحرين، من المحليين والأجانب. فقصر نظر هذه الأطراف يشجع بالفعل على قتل المدنيين البحرينيين عبر استغلال الأجهزة السياسية والدعائية في بلوغ مآرب بعينها.

إنّ ما يشترك فيه العالم المتحضر اليوم من قيم وأخلاق إنسانية، مستوحاة من تطلعات وتجارب الأمم المتحدة وأيضا من تعاليم الإسلام السمحة باعتبارها القاسم المشترك

بين شعوبنا في المنطقة، تدعونا إلى التحلي باليقظة حيال ما يُرتكب في البحرين من فظائع. هذا، ولقد أفضى التدخل الأجنبي الواسع النطاق والوحشي إلى الخروج بالقضية من حدودها داخل البحرين وإلى زيادة حجم المخاطر التي تتهدد الأمن والاستقرار الإقليميين.

وجمهورية إيران الإسلامية، إذ تؤكد مجددا التزامها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبقواعد القانون الدولي واحترامها لاستقلال البحرين وسلامة أراضيه، لعلى يقين من جدوى الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية سياسية للأزمة في البحرين عبر اتخاذ ما يلزم من التدابير لبناء الثقة من أجل الدخول في مفاوضات عادلة. وهي بذلك تدين استمرار الانتهاكات الشنيعة والمنتظمة للنُّظم الدولية المقبول بها في مجال منع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. كما أنّها ترى في تواصل التدخل الأجنبي في البلد سعيا إلى قمع السكان المدنيين عسكريا، وهو ما من شأنه أن يفسح المجال أمام انتهاكات حقوق الإنسان وأن يتعارض مع قواعد القانون الدولي. ولذلك، تحذر إيران من أن تتسع رقعة التبعات المترتبة عن هذه التطورات في الاستقرار الداخلي للبحرين وفي السلم والأمن الإقليميين.

وما من شكّ في أنّ مقامكم السامي ومسؤولياتكم تقتضي منكم أن تستخدموا كل الوسائل والإجراءات المتاحة لكم، وكذا مركزكم القانوني، من أجل توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى الفظائع المرتكبة في البحرين، ولثني الحكومة البحرينية عن ارتكاب انتهاكات جسيمة ومنتظمة لحقوق الإنسان الخاصة بالسكان المدنيين، وفي التّذكير بضرورة وضع حد فوري للتدخل الأجنبي في شؤون البحرين.

وبطبيعة الحال، فإنّ الرأي العام العالمي، وبخاصة الذاكرة الجماعية للشعوب الإسلامية في المنطقة، يراقب الأحداث الجارية في البحرية عن كثب وهو لن يسمح بالتعامل مع التطورات المستجدة في المنطقة وفق مبدأ التمييز والكيل بمكيالين.

(توقيع) علي أكبر **صالحي**
وزير الخارجية